

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٦٦

الثلاثاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي/السيد كيربيتشينكو	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيلهو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيدة تورويتشي
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء

المعني باليمن (S/2022/50)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



22-25812 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى

رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو

مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس

غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارتين

غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في

حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/50،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة

إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها

السيد غونديبرغ والسيد غريفيث والسفير فريد خوجة، الممثل الدائم

لألبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠

(٢٠١٤).

وأعطي الكلمة الآن للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): إن التصعيد العسكري

المستمر للنزاع في اليمن لم ينج منه أحد. وأنا هنا اليوم لمناقشة تلك

التطورات المثيرة للقلق وإحاطة أعضاء مجلس الأمن عملاً بالجهود

التي أبدلها لمحاولة عكس ذلك المسار وبدء عملية سياسية طال

تأجيلها.

لقد سلط تصاعد النزاع خلال الشهور الأخيرة الضوء على البعد

الإقليمي للنزاع في اليمن. ولطالما نظرتُ إلى اليمن الذي ينعم بالسلام

والازدهار باعتباره مفتاح الاستقرار في شبه الجزيرة العربية. وكان ذلك

صحيحاً بالفعل قبل الحرب الحالية. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها

جماعة أنصار الله في الشهر الماضي على الإمارات العربية المتحدة،

بما في ذلك الهجمات على مطار مدني وعلى مناطق صناعية مجاورة

له والتي قُتل فيها ثلاثة مدنيين، ينبغي أن يكون واضحاً للجميع المدى

الذي وصل إليه حجم المخاطر.

وقد أدان الأمين العام تلك الهجمات وأكرر تلك الإدانة. وعلاوة

على ذلك، تشير الهجمات على الإمارات العربية المتحدة والمملكة

العربية السعودية إلى أن هذا النزاع قد يخرج عن نطاق السيطرة ما لم

تبتذل الأطراف اليمنية والمنطقة والمجتمع الدولي جهوداً جادة لوضع

حد له.

بالنسبة لليمنيين، شهد الشهر المنصرم تضاعفاً في أعداد الجبهات

وأرقاماً قياسية مروعة في عدد الضحايا المدنيين. وقد تسببت غارة

جوية للتحالف على مرفق للاحتجاز في صعدة في سقوط ما يزيد على

٣٠٠ من المحتجزين ما بين قتل وجريح، مما يجعل هذه الحادثة من

أسوأ الحوادث التي وقعت منذ ثلاث سنوات من حيث عدد الضحايا

من المدنيين. إنَّ الزيادة الحادة في الغارات الجوية في اليمن، بما

يشمل الغارات على المناطق السكنية والبنى التحتية المدنية في صنعاء

والحديدة أمر مثير للقلق. مجدداً، أجد نفسي مضطراً إلى تذكير جميع

الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأكرر إدانتني

لأي هجوم عشوائي على المدنيين وعلى البنى التحتية المدنية داخل

اليمن وخارج حدوده.

وكما سيوضح مارتين غريفيث، لا تزال حرب اليمن تُخاض على

الجبهة الاقتصادية أيضاً من خلال نزاع الأطراف المتحاربة على

الموارد وعلى تدفق السلع التجارية وعلى السياسة النقدية. ولا يزال أثر

هذا الجانب من الحرب، بما لا يدع مجالاً للشك، يؤثر على سكان

اليمن كافة. فقد شهد الشهر الماضي بشكل خاص نقصاً شديداً في

على المشاركة البناءة دون تأخير. فهذه فرصة حقيقية للأطراف اليمنية لتحويل المسار وتحديد طريق سلمي للمضي قدماً.

إنّ إطار العمل سيكون تفعيلاً لمهمتي الأساسية المتمثلة في التأسيس لعملية سياسية شاملة يمكن أن تنتهي الحرب بشكل مستدام. ففي كل سنة يُسمح فيها لهذه الحرب أن تستمر، تزداد تحديات هذه المهمة لكن أهميتها لن تقل. لقد ظل اليمنيون لفترة طويلة بدون عملية سياسية وبدون أمل في أن ينتهي هذا النزاع. ومن خلال البدء بعملية منظمة تسعى لمعالجة العناصر الأساسية للنزاع، يمكن استعادة الأمل في إنهاء المعارك العسكرية والسياسية والاقتصادية الطاحنة. وأتطلع لعرض إطار العمل هذا لاحقاً في الربيع،

وبالتزامن مع ذلك، ما زالت مستمراً في البحث عن كل فرصة ممكنة لتسريع مسار خفض التصعيد. وقد واصلت المشاركة مع الأطراف المتحاربة حول إمكانية التوصل إلى حلول نوقية متفق عليها. وفي الاجتماعات التي عقدها مؤخراً في الرياض ومسقط، قمت ببحث أطراف النزاع على المشاركة في محادثات لخفض التصعيد، وعرضت خيارات لإحراز التقدم في هذا الصدد. وحتى الآن، لم تتم الاستجابة لنداءاتي ولا لنداءات هذا المجلس من أجل ضبط النفس والتهدئة.

وكما رأينا على مدار السنوات الماضية، كانت مواقف الأطراف متافرة من خلال متطلبات وضعها كل طرف فيما يتعلق بالتسلسل والضمانات كانت غير مقبولة للطرف الآخر. لكنّ جهودي في هذا الشأن ستستمر بغض النظر عن ذلك. وسأظل في تواصل نشط مع الأطراف المتحاربة سعياً وراء أي فرصة متاحة وسأوافي المجلس بمعلومات عن أي تقدم.

وفي هذا الإطار، أود أن أرحب في هذا المجلس باللواء مايكل بيري في دوره الجديد بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. لقد تولى اللواء بيري مهامه في ١٩ كانون الثاني/يناير وبدأ تواصله المهم مع الأطراف في عدن وصنعاء والحديدة لتقييم مواقفها واستكشاف أي فرصة ممكنة للتهدئة وخفض العنف في الحديدة.

سأستمر في بذل الجهد في المسارين اللذين ذكرتهما لهذا المجلس: تأسيس عملية متعددة المسارات يمكنها أن تنتج حلولاً مستدامة لهذا

الوقود والمشتقات النفطية وبشكل ملحوظ في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، مما شكل ضغطاً غير مسبوق على الحياة اليومية للناس. وبعد تأخر طويل، تم منح أربع سفن للوقود تصريحات للرسو في الحديدة هذا الشهر، منها سفينة واحدة فقط مخصصة للسوق العام. وهذا لا يكفي لتلبية احتياجات السكان. وأدعو الأطراف مجدداً إلى إزالة كل العقبات المفروضة على الاستيراد والتوزيع المحلي للوقود وغيره من السلع الأساسية.

كما تخاض الحرب أيضاً في المجال العام، مع زيادة في حدة الخطاب المعادي في وسائل الإعلام يصاحبه تهديد الإعلاميين والناشطين واحتجازهم ومضايقتهم في اليمن. ويسهم ذلك في تهيئة أجواء هدامة في الوقت الذي نحتاج فيه إلى الحوار. وأحث جميع الأطراف على حماية حرية الصحافة والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين والناشطين السياسيين المحتجزين.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، هناك طريق للخروج من هذه الحرب. فالسماح للحرب بالاستمرار ما هو إلا خيار من الخيارات، وإنهاؤها خيار آخر أيضاً. ونعلم جميعاً أنّ إنهاء الحرب لن يكون بالأمر اليسير لكنني على اعتقاد راسخ بأنه أمر ممكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعمل على تطوير إطار عمل سيحدد خطتي للمضي قدماً نحو تسوية سياسية شاملة، وهي الخطة التي تشمل تأسيس عملية متعددة المسارات. يمكن من خلالها معالجة مصالح الأطراف المتحاربة ضمن سياق خطة يمنية أوسع في ثلاثة مسارات للشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية.

وضمن هذا الجهد، سأبدأ الأسبوع القادم سلسلة من المشاورات الثنائية المنظمة تهدف إلى إثراء إطار العمل وتنقيحه. وسأتناقش مع مختلف أصحاب المصلحة اليمنيين، بمن فيهم الأطراف المتحاربة والأحزاب السياسية وممثلون عن المجتمع المدني والخبراء اليمنيون في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. وستستطلع هذه المشاورات أيضاً أولويات اليمنيين على المدى القريب وكذلك على المدى البعيد في إطار المسارات الثلاثة، وكذلك تطلعاتهم ورؤيتهم الأوسع لإنهاء النزاع.

وسيكون ضمان الشمولية وإشراك المرأة جانباً هاماً من جوانب المشاورات. وأعوّل على دعم المجلس لتشجيع جميع الجهات الفاعلة

تستهدف الحرب أشخاصاً في منازلهم ومدارسهم ومساجدهم ومستشفياتهم وأماكن أخرى يجب حماية المدنيين فيها. وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني، أصابت غارة جوية مركز احتجاج في صعدة، مما أسفر عن مقتل أو إصابة أكثر من ٣٠٠ محتجز. كما تكثفت الهجمات عبر الحدود، مما أسفر عن مقتل وإصابة وتهديد المدنيين في المنطقة. وكما قال هانس غرونديبرغ، فإن القانون الدولي الإنساني يطالب بوضوح شديد من جميع الأطراف احترام مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. وكما فعل، أحث الأطراف على الوفاء بتلك الالتزامات وأدعو إلى المساءلة عن أي انتهاك خطير.

والتصعيد الأخير هو أحدث منعطف في نزاع مستمر لمدة سبع سنوات. لقد أصبح اليمن أزمة طويلة الأمد. جيل من الأطفال يكبر بلا فكر سوى في الحرب. وطوال الأزمة، بذل الشركاء الإنسانيون كل ما في وسعهم للحد من معاناة الناس. وفي عام ٢٠٢١، عملت ٢٠٠ منظمة تقريبا معا من خلال خطة الأمم المتحدة للاستجابة لمساعدة أكثر من ١١ مليون شخص كل شهر، وتصل هذه البرامج إلى كل شخص في محافظات اليمن البالغ عددها ٣٣٠ محافظة - البلد بأسره. وعلى صعيد آخر، يسرني أيضا أن أبلغكم عن التقدم الذي أحرز مؤخرا في جهود حل مسألة ناقلة النفط "صافر"، بما في ذلك الاتفاق من حيث المبدأ على مقترح تنسقه الأمم المتحدة من أجل نقل النفط إلى سفينة أخرى.

مع ذلك، وكما قلنا من قبل، فإن العمل في اليمن عادة ما يكون أصعب بكثير مما ينبغي. فالعقبات التي تعترض الوصول لا تزال إحدى المشاكل الرئيسية. ويواجه عمال الإغاثة قيودا كثيرة جدا، بما في ذلك غياب ما يبسر من وجودهم وتنقلهم وأنشطتهم. والتأثيرات والإخطارات وغيرها من العمليات الروتينية باتت تشكل صعوبات في الآونة الأخيرة. يقضي القانون الدولي الإنساني بوجود توخي جميع الأطراف العمل على تيسير سبل وصول العاملين في المجال الإنساني وضمان حرية تنقلهم.

النزاع وفي الوقت نفسه السعي نحو أي فرصة لخفض التصعيد فورا. وأنا على قناعة بأن وضع نهج منظم ومركز لا يخشى الخوض في التحديات الأساسية والمعقدة أمر مطلوب. لكن مستوى الثقة منخفض، بينما يتطلب إنهاء هذه الحرب تقديم تنازلات غير مريحة، تنازلات لا يبدي أي من الأطراف المتحاربة حالياً أي رغبة لتقديمها.

ولذلك، من مسؤوليتنا جميعاً، بما في ذلك المجلس أن نبذل كل جهد ممكن لجعل أطراف هذا النزاع تدرك أنه لا يوجد حل عسكري مستدام للنزاع وأنه لا طائل من سعيها إلى الوصول إلى اللحظة المثالية من التوازن في ساحة المعركة عندما يصبح الطرف الآخر ضعيفاً بما يكفي لقبول مصيره. هناك حاجة إلى الحوار وتقديم التنازلات حتى لا يترك اليمينيون للمعاناة في انتظار أن تسأم الأطراف من القتال. إن عملية سياسية تحت مظلة الأمم المتحدة بدعم من هذا المجلس هي سبيلنا الأفضل للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): ستهمون، سيدي الرئيس، إن بدأت بالقول إنه لامتياز وشرف لي أن أجلس إلى جانب هانس غرونديبرغ في هذه القاعة. أعلم أنك مثلنا جميعاً تتمنى له كل التوفيق والكثير مما سأقوله سيؤكد ملاحظاته وسيكررها.

إن الحرب في اليمن والأزمة الأوسع نطاقاً الناحية عنها، كما سمعنا، لا تزال تهدد ملايين الأرواح في جميع أنحاء البلد، وفي الوقت الراهن لا تظهر تلك الأزمة أي علامة على الانفراج. وكما وصف هانس غرونديبرغ بجدارة، فقد شهدنا خلال الأسابيع الستة الماضية تصعيداً حاداً وخطيراً للنزاع، مع عواقب وخيمة على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأبلغ عن وقوع أكثر من ٦٥٠ ضحية في صفوف المدنيين في كانون الثاني/يناير، مما يعني أن ٢١ مدنياً قتلوا أو أصيبوا يوميا جراء الغارات الجوية والقصف ونيران الأسلحة الصغيرة وأعمال العنف الأخرى - وهي أعلى حصيلة في ثلاث سنوات على الأقل.

حالة حرجة، شأنها في ذلك شأن طائفة من الأنشطة الحيوية فيما يخص الصحة والمأوى وغيرهما من القطاعات.

لقد سمع المجلس تحذير وكالات الإغاثة من نقص التمويل في الماضي. وقد استمعت إلى سلفي وهو يتكلم في المجلس في هذا السياق. لكن حجم الفجوات الحالية لم يسبق له مثيل في اليمن. لم ننظر قط من قبل في مسألة عدم تزويد ملايين الجياع بأي طعام على الإطلاق أو تعليق رحلات جوية نحتاجها لإدخال عمال الإغاثة والإمدادات إلى داخل البلد وحوله وخارجه. إذا لم تسد هذه الفجوات، فإنها ستكون ببساطة حكما بالإعدام على أشخاص يعتمدون على المساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة، وفي بعض الحالات، استفدوا تماما ما لديهم من آليات للتكيف.

الوكالات تفعل ما بوسعها. في الأسبوع الماضي، أفرجت عن ٢٠ مليون دولار أخرى من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم العمليات حول مأرب، وهي المرة الثانية التي نعمل فيها ذلك هذا العام. وفي الوقت نفسه، استنفد برنامج الأغذية العالمي آلياته للقروض الداخلية التي تكفل استمرار برامجه لفترة أطول قليلا. وجميع تلك الحلول ليست مستدامة.

ومن الواضح أننا لا يمكن أن ندع عملية المساعدات في اليمن تتهار، ولذلك أنا ممتن جدا لحكوميتي السويد وسويسرا على استضافتهما مع الأمم المتحدة لحدث رفيع المستوى سيعقد في ١٦ آذار/مارس لإعلان تبرعات لليمن. وقد أوضح لي الأمين العام ولنا جميعا مدى استعدادنا وافتاحه ورغبته في التدخل لسد النقص في التمويل. وأناشد جميع الجهات المانحة اغتنام هذه الفرصة لإظهار التزامها تجاه الشعب اليمني.

كما ندرك تماما أنه لا يجوز أن نتوقف حياة أناس فقط على دورات التمويل في مجال العمل الإنساني بتقلباتها صعودا وهبوطا. إن اتباع نهج أكثر استدامة، كما ذكر المبعوث الخاص غرونديبرغ، أمر ضروري ويمكن تحقيقه على حد سواء.

ما زالت التحديات الأمنية مستمرة أيضا. في الأسبوع الماضي، اختطف مسلحون خمسة من موظفي الأمم المتحدة الموجودين في مهام رسمية في محافظة أبين. ونحن جميعا نعمل على سبيل الاستعجال لضمان الإفراج الفوري عنهم، بدعم من حكومة اليمن. وهذا النوع من الحوادث أمر غير مقبول على الإطلاق بطبيعة الحال. ولا يزال رهن الاحتجاز أيضا الموظفون الثلاثة التابعون للأمم المتحدة الذين اعتقلوا قبل عدة أشهر؛ اثنان في صنعاء في تشرين الثاني/نوفمبر والثالث في مأرب في كانون الأول/ديسمبر. أعتقد أن الموظف الموجود في مأرب ربما يكون قد أُطلق سراحه مؤخرا، وهو ما أقدره كثيرا.

بيد أن أكبر تحد يواجه وكالات الإغاثة في الوقت الحالي هو التمويل. والعملية الإنسانية، التي كانت شريان حياة لملايين الناس في جميع أنحاء اليمن على مدى سنوات عديدة، على وشك أن تبدأ في تقليص عملها بقدر كبير. فالأموال المتاحة لوكالات الإغاثة تنفذ بسرعة، مما يجبرها على تقليص برامج تنقذ الأرواح. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، كان ما يقرب من ثلثي برامج المعونة الرئيسية للأمم المتحدة قد تقلص أو أغلق أبوابه تماما بالفعل.

وفي كانون الأول/ديسمبر، خفض برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة ٨ ملايين شخص. وبدءا من الشهر المقبل، قد لا يحصل هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٨ ملايين شخص على أي طعام على الإطلاق، إن لم يحصلوا على حصة إعاشة مخفضة. وفي آذار/مارس، قد نضطر أيضا إلى إلغاء معظم رحلات الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن، الأمر الذي من شأنه أن يسبب مشاكل جمة لعملية المساعدات ولتحركات موظفينا.

لا يوجد أموال على ما يبدو. إن الاضطرابات التي تلوح في الأفق في خدمات المياه والصرف الصحي - مرة أخرى بسبب نقص الأموال - قد تؤدي قريبا إلى حرمان ٣,٦ مليون شخص من مياه الشرب المأمونة، مما يزيد من خطر تعرضهم للإصابة بأمراض فتاكة، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة. كما أن برامج مكافحة العنف القائم على نوع الجنس وبرامج تعزيز الصحة الإنجابية هي أيضا في

القبيل قبل عام، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٢١ (انظر S/2021/167، المرفق الثالث). وعليه ستغطي هذه الإحاطة الفترة من ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢١ وحتى الآن.

منذ الإحاطة التي قدمها سلفي إلى المجلس، اجتمع أعضاء اللجنة أربع مرات في مشاورات غير رسمية بالحضور الشخصي وثلاث مرات بشكل افتراضي عبر الإنترنت في شكل "مشاورات غير رسمية جانبية" عقدت عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو.

وخلال الاجتماع عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو الذي عقد في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢١، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن معلومات مستكملة مرحلية عن الهجوم الذي شُن على مطار عدن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وفي اجتماع آخر عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو عقد في ٢١ أيار/مايو، قدم فريق الخبراء المعني باليمن برنامج عمله للولاية التي تم تجديدها، والتي بدأت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٢١.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ١٦ تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى عرض قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

وفي مشاورات غير رسمية عقدت في ١٣ آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن المعلومات المستكملة عن منتصف المدة، والتي قدمت إلى اللجنة في ٢٧ تموز/يوليه. ومن بين التوصيات الثماني الواردة في تلك المعلومات المستكملة، اتخذت اللجنة إجراءات بشأن ثلاث.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت اللجنة مناقشة تتعلق بممارساتها وإجراءاتها.

وفي مشاورات غير رسمية عقدت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكانت هي أول مرة تقدم فيها الممثلة الخاصة إحاطة إلى اللجنة. كما استمعت اللجنة إلى عرض

وكما قلنا من قبل، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لمعالجة الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الاحتياجات في اليمن، لا سيما مسألة انهيار الاقتصاد. والإطار الاقتصادي للأمم المتحدة يمهد السبيل للمضي قدما في هذا الصدد. فهو يجمع بين مبادرات يمكن أن تحدث فرقا على الفور من حيث زيادة الدخل وخفض الأسعار وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.

ويشمل ذلك ضخ النقد الأجنبي وهو ما تعمل الحكومة اليمنية جاهدة مع شركائها على تحقيقه، فضلا عن إجراء تغييرات في السياسات، من قبيل استئناف الرحلات الجوية المدنية عبر مطار صنعاء، ورفع القيود المفروضة على الواردات التجارية، واستخدام إيرادات الواردات في سداد رواتب العاملين في القطاع العام. ويؤلمني أن أشير مرة أخرى إلى تلك التدابير، التي نحتاجها منذ فترة طويلة وما زلنا في انتظارها. إن دفع هذه الرواتب سيساعد أيضا على استمرار الخدمات الأساسية. إذ يكاد يكون من المستحيل على المرء أن يخرج من فكاك أزمة ويشق طريقه في العالم إذا كان مريضا جدا أو جائعا جدا أو بلا تعليم. وعلى غرار المساعدات الاقتصادية، فإن الاستمرار في توفير الخدمات الأساسية أمر ضروري لتقليل والاحتياجات الإنسانية.

وأخيرا أود أن أؤكد على أمر - ليس من المستغرب على المجلس - وهو أن أفضل شيء يمكن لأحد أن يفعله لشعب اليمن هو التوصل إلى نهاية عادلة ودائمة للحرب. وهذا ليس عملا هينا، كما أعرف جيدا. لذلك، أعرب عن تأييدي اللامحدود لكل ما قاله منذ لحظات المبعوث الخاص غرونديبرغ ولكل العمل الذي يضطلع به في ظل ظروف استثنائية صعبة، كما أعرف جيدا.

الرئيسة (تكلمت بالروسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير خوجة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وعملا بالفقرة ١٩ (هـ) منه. وقد عُقدت آخر جلسة إحاطة من هذا

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
استهل بياني بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص، ووكيل الأمين العام
والممثل الدائم لليمن على إحاطاتهم.

منذ آخر جلسة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8946)، سمعنا اليوم
أنه حدث تصعيد ملحوظ في الصراع، بما في ذلك هجمات مستهجنة
من الحوثيين عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات
العربية المتحدة. وقد أسفر الهجوم الأخير على مطار أبها الدولي عن
إصابة ١٢ مدنيا، في حين أسفر الهجوم الذي وقع في ١٧ كانون
الثاني/يناير على الإمارات العربية المتحدة عن مقتل ثلاثة مدنيين.
تدين المملكة المتحدة بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المتكررة التي
يشنها الحوثيون على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية وعلى اليمنيين
وجيران اليمن.

لا يوجد حتى الآن حل عسكري لهذا الصراع. وكما قال المبعوث
الخاص، فإن هذا الأمل لا طائل منه. وندعو جميع الأطراف إلى
تخفيف التصعيد بسرعة والمشاركة في عملية السلام الجديدة التي
تقودها الأمم المتحدة. ونرحب بمقترحات المبعوث الخاص ببدء
مفاوضات واسعة النطاق مع أطراف الصراع، فضلا عن مبادئ خطة
الأمم المتحدة، ونؤيدها تأييدا كاملا. ونشيد بالنهج الشامل الذي يتبعه
المبعوث الخاص، والذي سيضمن إتاحة الفرصة لمجموعة واسعة
من اليمنيين للمشاركة. وتشجع المملكة المتحدة جميع الأطراف على
المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة.

كذلك نحن حريصون على ضمان أن يصبح الشركاء الإقليميون
جزءا من الحل. إن وجود دولة الإمارات العربية المتحدة في المجلس
موضع ترحيب كبير في هذا الصدد. وفي أواخر كانون الثاني/يناير،
استضافت المملكة المتحدة أيضا اجتماعا للمجموعة الخماسية بشأن
اليمن التّم فيه ممثلو عُمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات
العربية المتحدة، والولايات المتحدة لتنسيق نهجنا إزاء الصراع في
اليمن. وفي ذلك الاجتماع، أكدنا من جديد دعمنا المتبادل لجهود
المنظمة الرامية إلى إيجاد حل سياسي عاجل وشامل.

آخر بشأن مسائل أخرى قدمه فريق الخبراء، حيث أحاط اللجنة علما
بآخر المستجدات فيما يخص استعراضه لقسم الشؤون المالية الوارد في
تقريره النهائي السابق (انظر S/2021/79).

وخلال الاجتماع عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو
المعقود في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، استمعت اللجنة إلى
عرض قدمه فريق الخبراء عن تقريره النهائي الذي قدم إلى اللجنة في
٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وأحيل التقرير إلى مجلس الأمن في
٢٦ كانون الثاني/يناير وصدر بوصفه الوثيقة S/2022/50. ولا تزال
المناقشات بشأن التوصيات الست التي قُدمت إلى اللجنة مستمرة.
وهي تتعلق بتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف، والامتثال للقانون
الدولي الإنساني والمسائل ذات الصلة، والحفاظ على اقتصاد اليمن،
وزيادة الدعم لأنشطة إزالة الألغام. والتوصيات المتبقية البالغ عددها
١٣ توصية وجّهت إلى المجلس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدرج في ٢٥ شباط/فبراير
٢٠٢١ فرد واحد في قائمة جزاءات القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) عملا
بالقرار ٢٥٦٤ (٢٠٢١). وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة في ٩
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ على تحديد قائمة الجزاءات لعام ٢٠١٤
التي كانت تضم ثلاثة أفراد. واختتمت اللجنة أيضا عملية النظر في
طلب يتعلق برفع اسم من القائمة قدمه شخص لا يزال على القائمة
من خلال مركز التنسيق المعني برفع اسمه من القائمة، عملا بالقرار
١٧٣٠ (٢٠٠٦).

كذلك، أعربت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن تأييدها
لطلب استثناء واحد بموجب الفقرة ٣ من القرار ٢٥١١ (٢٠٢٠). ولم
تتخذ اللجنة قرارا سلبيا بشأن إعفاء التعليم بموجب الفقرة الفرعية (أ) من
الفقرة ١٢ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أخيرا، تلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثمانية
تقارير تنفيذ من إسبانيا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وتايلند، والفلبين، ولبنان،
وموريشيوس على التوالي. وواصلت اللجنة أيضا تلقي تقارير تفتيش
السفن من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

من الطلب على العمليات الإنسانية. وتكرر المكسيك نداء الأمين العام إلى الطرفين بممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وتعزيز خفض التصعيد، واحترام مبادئ التناسب والتمييز والحيطة.

إن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد والنهوض بالعملية السياسية، الذي يبسر لهما المبعوث الخاص، بمثابة خارطة طريق لحل الصراع اليمني وصيغة المضي قدما نحو إحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة العربية. ونحن نصر على ضرورة احترام حظر الأسلحة، وفقا لقرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١).

أخيرا، ترحب المكسيك بالمحادثات التي أجراها المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية مؤخرا مع الطرفين، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نقل النفط الموجود على متن السفينة "صافر" FSO SAFER إلى سفينة أخرى، وبالتالي معالجة الخطر البيئي والاقتصادي والإنساني الذي تمثله تلك الناقل، وهو خطر شجبناه مرة تلو مرة في هذه القاعة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطاتين: المبعوث الخاص غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام غريفيث على جهودهما المتواصلة. وأشكر زميلنا الألباني السفير خوجا على تقريره عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). ونرحب أيضا باللواء بيري الذي يتولى مهامه بوصفها رئيسيا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

تتضم الولايات المتحدة إلى الآخرين في إدانة هجمات الحوثيين التي ضربت مواقع مدنية في جميع أنحاء المنطقة خلال الشهر الماضي، بما في ذلك شن هجمات متعددة على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، نجم عن تلك الهجمات مقتل مدنيين أبرياء. ونحن نقف متحدين مع شركائنا السعوديين والإماراتيين، وما برحنا ملتزمين بمساعدتهم في الدفاع عن أراضيهم والمقيمين فيها، بما في ذلك عشرات الآلاف من مواطني الولايات المتحدة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح في أعقاب الغارة الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية والتي ضربت مركز احتجاز للمهاجرين في صعدة في كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من ١٠٠ مدني.

وكما ذكر السيد غريفيث، فإن الاستجابة الإنسانية تواجه نقصا حادا في التمويل. ومع اقتراب الذكرى السنوية السابعة للصراع، تبدو الصورة الإنسانية قاتمة، "حكم بالإعدام" على حد تعبير السيد غريفيث. وحذر برنامج الأغذية العالمي من أنه بدون تمويل الآن، لن يحصل سوى ٣ ملايين شخص على حصص غذائية كاملة في شباط/فبراير ومليون شخص فقط في آذار/مارس. ومع تحديد موعد عقد التبرعات السنوي الرفيع المستوى لإعلان التبرعات في الشهر المقبل، تشجع المملكة المتحدة نداء وكيل الأمين العام لتشجيع المانحين الحاليين والجدد على التعهد بسخاء قدر الإمكان.

أخيرا، نرحب بقيادة ديفيد غريسلي وبآخر المستجدات بشأن التقدم المحرز نحو إيجاد حل للتخفيف من المخاطر التي تشكلها ناقلة النفط "صافر" FSO SAFER التي لا يزال مصدر قلق بيئي ملح، والمملكة المتحدة مستعدة للمساعدة.

السيدة بوينزوسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام غريفيث، والممثل الدائم لألبانيا، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطاتهم. ونقر أيضا بعمل وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين في قيادة لجنة ٢١٤٠ لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونرحب بوفد اليمن في هذه الجلسة.

تعرب المكسيك عن قلقها الشديد إزاء تصاعد العنف ووقوع وفيات في صفوف المدنيين في اليمن في الأسابيع الأخيرة. ويؤكد بلدي من جديد إدانته للهجمات العديدة التي شنتها ميليشيات الحوثي على أهداف إماراتية وسعودية، بما في ذلك آخرها على مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية. كذلك ندين الهجمات العشوائية على السكان والمنشآت المدنية، من قبيل سجن صعدة، حيث قتل ٩٠ شخصا، وندين الهجوم على خزان المياه في منطقة سحر، الذي أوقف إمدادات مياه الشرب عن ١٣٠ ٠٠٠ من السكان. وتشكل الهجمات على الهياكل المدنية الأساسية، بالإضافة إلى أنه لا مسوغ لها، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، وتقادم المعاناة الإنسانية وتزيد

جهود المبعوث الخاص وأن يضغط على الطرفين من أجل التعاون الكامل معه.

ونحن قلقون من أن الحوثيين يرفضون استقبال المبعوث الخاص في صنعاء. ينبغي لنا جميعاً أن نكون واضحين: فرض شروط مسبقة على عقد اجتماعات مع المبعوث الخاص أمر غير مقبول على الإطلاق. الحل السياسي الشامل الذي تقوده اليمن هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الحرب المأساوية والكارثة الإنسانية الناجمة عنها.

كما أن المساءلة عن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني هي أيضاً مفتاح ضمان سلام دائم لجميع اليمنيين. وكما نعلم جميعاً، يحتاج أكثر من ٢٠ مليون يمني إلى مساعدات إنسانية عاجلة. إننا نناقش هذا النزاع بينما هناك ١٦ مليون يمني، بينهم ٧ ملايين طفل، لا يملكون الضروريات الأساسية للحياة. ندعو المانحين إلى توفير التمويل الذي تمس الحاجة إليه.

إن المناقشات الجارية التي سمعنا عنها لتسوية مسألة ناقلة النفط "صافر" تعطينا تشجيعاً حذراً، ونكرر دعواتنا إلى الحوثيين للسماح بإحراز تقدم سريع نحو حل ذي مصداقية لمنع حدوث كارثة إنسانية وبيئية لا يمكن تصورها ويمكن تجنبها تماماً.

وأخيراً، نشكر فريق الخبراء المعني باليمن على عمله الذي سلط الضوء على أحلك عناصر هذا النزاع. إن استنتاجات هذا الفريق لا تقدر بثمن في مساعدة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته.

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أرحب بحضور السيد هانز غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارتين غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأشكرهما على الجودة العالية لإحاطتهما. وأشكر السفير خوجة، الممثل الدائم لألبانيا، على المعلومات التي قدمها لنا بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

ما سمعناه الآن للتو يجعلنا نفكر في المأزق الذي يواجهه النزاع في اليمن. إن هذه الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية

على الرغم من إدانة المجلس، يواصل الحوثيون احتجاز موظفينا المحليين اليمنيين، الحاليين والسابقين، وبعضهم الآن من موظفي الأمم المتحدة، ويسيطر الحوثيون على المجمع الذي كانت تستخدمه سفارتنا في السابق.] علاوة على ذلك، منع الحوثيون موظفي الولايات المتحدة المحتجزين من أي اتصال بعائلاتهم. ندعو إلى الإفراج الفوري عن موظفينا اليمنيين دون أن يمسه أذى وأن يكف الحوثيون عن جميع التهديدات الموجهة ضد موظفينا وأسرهم.

الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أننا أخفقنا في أن نثبت للحوثيين أن هناك عواقب لهذا السلوك. لقد أظهر الحوثيون أنهم يسعون إلى تعطيل الأمن الإقليمي واستهداف المواقع المدنية وتعطيل التجارة البحرية. يجب أن نفعل المزيد لمواجهة هذه الهجمات بصوت موحد، بما في ذلك من خلال فرض تكاليف ملموسة.

إن هجوم الحوثيين على مأرب، بما في ذلك هجماتهم المتكررة التي قتلت وجرحت مدنيين، شكلت أهم عائق لجهود السلام. ومن الواضح أن الهجوم العسكري الحوثي لن يجلب سوى المزيد من المعاناة وزيادة تقادم المحنة الإنسانية للشعب اليمني. يجب أن يتوقف ذلك.

إننا نشهد تصعيداً خطيراً في اليمن، وندعو جميع الأطراف إلى وقف هذا التصعيد، والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية جميع المدنيين، والمشاركة الكاملة في عملية سلام شاملة تقودها الأمم المتحدة. ونشيد بالمحاولات التي بذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ لوضع إطار للسلام، ونرحب بمشاوراته مع الأطراف والمجتمع المدني بشأن ذلك الإطار. إن العودة إلى المحادثات أمر عاجل، وننتقل إلى الأمم المتحدة لكي توفر للطرفين مساراً للمضي قدماً نحو السلام على وجه السرعة.

ونرحب كذلك بانخراط المبعوث الخاص مع الطرفين ومقترحاته لخفض التصعيد التي تمس الحاجة إليها. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير انخراط المبعوث الخاص في الوقت المناسب وبشكل هادف مع كل الجماعات والأحزاب اليمنية ذات الصلة، بما في ذلك النساء وقادة المجتمع المدني وفئات مهمشة أخرى. وينبغي للمجلس أن يدعم

وفي الختام، نرحب بالتقدم المحرز بشأن الناقل "صافر"، ونشدد على شدة الخطر الذي تمثله من حيث العواقب البيئية والإنسانية المحتملة.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانز غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. كما أشكر السفير فريد خوجة، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطته بشأن أنشطة اللجنة. إن الهند تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة وعمل فريق الخبراء الذي يدعمها، ونتطلع إلى تجديد ولاية اللجنة والفريق.

تتابع الهند عن كثب التطورات السريعة في اليمن بقلق بالغ. فعدد القتلى يتزايد، وتساعد النزاع يعرض للخطر فرص وقف إطلاق النار. أكرر دعوة الهند المستمرة إلى وقف فوري للتصعيد في النزاع، يليه وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. ومن وجهة نظرنا المدروسة أنه لا يمكن حل النزاعات إلا عن طريق الحوار وليس في ساحة المعركة.

كما أنه من دواعي قلقنا البالغ أن النزاع في اليمن يفرز آثاراً متلاحقة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بأسرها. هناك حوالي ٩ ملايين هندي يعيشون ويعملون في منطقة الخليج، ولرفاههم وسلامتهم أهمية قصوى بالنسبة لنا. إننا ندين بشدة الهجمات المستمرة بالقذائف والطائرات المسيرة عبر الحدود على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين أبرياء، بمن فيهم مواطنون هنود. فقد لقي مواطنان هنديان مصرعهما في الهجوم على الإمارات العربية المتحدة في ١٧ كانون الثاني/يناير، بينما أصيب هندي في ١٠ شباط/فبراير في الهجوم على مطار أبها في المملكة العربية السعودية. إن التصعيد المتعمد للنزاع خارج حدود اليمن والخطاب الاستفزازي المتصاعد من قبل أنصار الله أمر مستهجن. وبدلاً من التحرك نحو حل النزاع، فإن مثل هذه الأعمال التي تقوم بها جماعة أنصار الله لا تؤدي إلا إلى تفاقمه.

وقد امتد النزاع أيضاً ليشمل المجال البحري. إن التقرير الأخير لفريق خبراء لجنة ٢١٤٠ يوثق مختلف الهجمات على السفن البحرية

والإنسانية المتعددة الأبعاد، التي فاقمتها جائحة مرض فيروس كورونا، لم تقترب من نهايتها بسبب استمرار القتال، حيث تحاول الأطراف تعزيز سيطرتها على الأراضي والأهالي، وكل ذلك في انتهاك صارخ للاتفاقات القائمة لوقف إطلاق النار.

إن تصاعد العنف يبعث على قلق شديد، مع استمرار القتال الذي يمتد إلى دول مجاورة، مما يهدد بزيادة زعزعة استقرار المنطقة ككل. ولا تزال مسألة الحصول على الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي في صلب هذه الحرب، وإنهيار الاقتصاد اليمني نتيجة لذلك. إن تدمير البنية التحتية، وكذلك القتال للسيطرة على التجارة والموارد الطبيعية، يزيدان من تفاقم الوضع، مع عدم توفير الخدمات الأساسية وزيادة معدل البطالة والفقر.

ندعو إلى هدنة في القتال واحترام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. لا يوجد حل عسكري للأزمة اليمنية. وينبغي ألا يظل السكان المدنيون هدفاً لهجمات مميتة أو ضحايا للإفلات من العقاب الذي يعصف بالبلد. إن الإفلات من العقاب هو مصدر لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والتعذيب وأشكال أخرى من المعاملة اللاإنسانية.

وبالمثل، يجب على المجلس أن يكفل الإدانة القاطعة لممارسة العنف والانتهاكات ضد الحقوق الأساسية للمرأة وتقديم مرتكبي هذه الفظائع إلى العدالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر تضامنه مع المرأة اليمنية.

وعلاوة على وقف إطلاق النار الضروري، يتطلب الخروج من الأزمة اليمنية حواراً شاملاً تشارك فيه بحسن نية جميع المناطق المتباينة في البلد. وندعو إلى حشد أكبر للمجتمع الدولي يتناسب مع محنة الأهالي. إننا نشجع المبادرات المماثلة لما قامت بها البلدان الداعمة للإمارات العربية المتحدة لتأمين المجال الجوي ضد الهجمات الإرهابية. ومن الواضح أن الشعب اليمني يأمل في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيه وفي العودة إلى الاستقرار وإلى الدور الرئيسي للبلد في قلب منطقتة دون الإقليمية.

تطلعات الشعب اليمني وآماله في السلام والاستقرار والازدهار محط تركيز تلك الجهود. وأعيد تأكيد التزام الهند الثابت بعملية سياسية يقودها ويملكها اليمنيون بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ومتفاوض عليها سلمياً للنزاع.

فالمطلوب الآن هو الدبلوماسية الهادئة والبناءة. ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب الأعمال التي توجج التوترات وتزيد من حدة النزاع، وذلك من أجل تهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار سياسي. وفي ذلك السياق، نقدر جهود المبعوث الخاص غرونديبرغ في التواصل مع جميع أطراف النزاع لحملها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لاستئناف العملية السياسية. وينبغي للأطراف أن تتعامل مع المبعوث الخاص من دون قيد أو شرط وعلى نحو بناء.

ونحث المبعوث الخاص كذلك على مواصلة التنسيق مع بلدان المنطقة، لأن تعاونها حاسم في التوصل إلى حل مستدام طويل الأمد للنزاع اليمني. كما يجب على دول المنطقة التي لها تأثير على الأطراف اليمنية أن تبذل جهوداً مخصصة لاستعادة السلام والنظام في اليمن، إذ إن ذلك يخدم المصالح المشتركة للجميع.

وأود أن أختتم كلمتي بترار دعوة الهند إلى الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، تليه عملية سياسية قوية وشاملة. وينبغي لهذه العملية أيضاً أن تحترم احتراماً كاملاً وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونعتقد أنه يمكن، مع وجود قيادة يمنية وإقليمية ودولية فعالة وقيادة الأمم المتحدة، تحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة في اليمن.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث والسفير خوجة على إحاطاتهم.

لقد استمرت الحالة في اليمن في التدهور خلال الشهر الماضي، مع اشتداد النزاعات والمواجهة بين الأطراف وتصاعد الهجمات عبر الحدود والغارات الجوية بدورها. ويساور الصين قلق بالغ إزاء ذلك،

والتجارية في البحر الأحمر وخليج عدن وخليج عمان القادمة من اليمن والنهج الخطيرة تجاهها. كما أننا نشهد عمليات تعسفية لضبط واحتجاز سفن النقل البحري. تشعر الهند بقلق بالغ إزاء هذا التوجه، والذي لا يهدد المرور الآمن للسفن التجارية فحسب، بل يهدد أيضاً الأمن البحري في المنطقة. وأكرر دعوة المجلس بالإجماع إلى الإفراج العاجل عن أفراد طاقم السفينة روابي، التي يضم طاقمها سبعة هنود. ولا يزالون محتجزين بصورة غير قانونية. ويجب على جماعة أنصار الله أن تكفل إمكانية التواصل معهم بانتظام، فضلاً عن تقديم معلومات مستجدة عن أحوالهم، إلى أن يُفْرَج عنهم.

وقد تسلم اللواء مايكل بيري مهام رئاسة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في الوقت المناسب. ونأمل أن يؤدي انخراطه المكثف مع جميع الأطراف في الأسابيع الأخيرة إلى إعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة لتنفيذ اتفاق الحديدة.

وكذلك أسهم تعطيل الركائز الأساسية للاقتصاد اليمني في تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية في البلد.

وكانت عمليات المساعدات الإنسانية شريان حياة لملايين اليمنيين في غياب حل سياسي للنزاع. ويساورنا القلق من أن عمليات المعونة هذه معرضة للخطر الآن بسبب النقص الحاد في التمويل. إن النساء والأطفال اليمنيين يتحملون العبء الأكبر من إغلاق أو تقليص برامج الأمم المتحدة الرئيسية للمساعدات. ونأمل أن يتم تعزيز تمويل المانحين لدعم خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠٢٢.

ويكمن الحل المستدام للأزمة الإنسانية الآخذة في التكشف في اتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة على المدى القصير والمدى الطويل تعود بالنفع على الشعب اليمني. ويحدد الإطار الاقتصادي لليمن الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تلك التدابير، وهو بحاجة إلى التنفيذ الفوري. والدعم الدولي - السياسي والمالي - ضروري لتنفيذه.

وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى نبذ المواجهة العسكرية وبذل جهود ملموسة لإحلال السلام الدائم في اليمن. وينبغي أن تكون

موفرة دعماً قوياً لإمدادات الطاقة في اليمن. وقد دخل عدد من ناقلات النفط ميناء الحديدة بالتنسيق من الحكومة اليمنية، مما خفض الضغط على إمدادات النفط. كما تعمل الحكومة اليمنية بنشاط على التنسيق بين إدارات مختلفة لإنشاء آلية توزيع طارئة للمنتجات النفطية لتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية. والصين ترحب بتلك التطورات. وفي الوقت نفسه، ما زالت الأزمة في اليمن تزداد سوءاً، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لليمن بطريقة أكثر فعالية واستدامة. وقد بدأت الأمم المتحدة مؤخراً العمل بإطار اقتصادي لليمن لتنفيذ نهج مرحلي للإغاثة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتؤيد الصين ذلك الإجراء. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة، التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وأن يزيد الدعم المقدم لليمن وأن يدعم المشاريع الإنسانية في اليمن.

وتشارك الصين بنشاط في أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على اليمن وتدعم اللجنة، بما في ذلك فريق الخبراء، في أداء واجباتها وفقاً لولايتها وفي الاضطلاع بدورها الواجب في تعزيز السلام والاستقرار في اليمن. وستنتهي تدابير الجزاءات المفروضة على اليمن وولاية فريق الخبراء التابع للجنة جزاءات اليمن بنهاية هذا الشهر. وستشارك الصين بجدية في المشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق بالتمديد. ونأمل أن يركز مشروع القرار على المسائل الرئيسية للنزاع في اليمن وأن يأخذ في الاعتبار الآراء المعقولة لجميع الأطراف.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أنا أيضاً أشكر هانز غرونبرغ ومارتن غريفيث ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطاتهم.

ونحن كذلك يساورنا القلق إزاء حدة القتال، حيث تأمل مختلف الجهات الفاعلة في أن تكون في وضع أفضل للتفاوض. وتلك الاستراتيجية ميووس منها، كما ذكر الكثيرون من قبلي. وتكرر فرنسا دعوتها إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى أن نسمع من اللواء بييري عن مناقشاته الأولية بشأن مستقبل لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

ونحث جميع الأطراف على الالتزام الفوري بوقف إطلاق النار ووقف العنف. ونشير إلى أن الممثلين الدائمين لدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كتبنا إلى رئيس مجلس الأمن عدة مرات مؤخراً بشأن الهجمات التي يشنها الحوثيون عبر الحدود على المرافق المدنية في أراضيها. وقد أسفرت تلك الهجمات عن وقوع ضحايا مدنيين، وهددت السلم والأمن الإقليميين والدوليين. والصين تدينها وتعرب عن تعازيها وتعاطفها مع الضحايا وأسره المكلومة. ونحن ندعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لحماية أمنهما واستقرارهما. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تلتزم التزاماً صارماً بالقانون الدولي الإنساني، وأن تحمي المدنيين والمرافق المدنية، وأن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات. وعلى مجلس الأمن التزام بأن يظل متيقظاً إزاء الحالة في اليمن والمنطقة وأن يؤدي دوره الواجب في تخفيف حدة النزاع.

ومهما كانت التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، يجب عليه أن يلتزم بالاتجاه العام للتسوية السياسية للمسألة اليمنية. وقد قال المبعوث الخاص للتو إنه سيتشاور مع جميع الأطراف بشأن بدء مفاوضات متعددة المسارات. وترحب الصين بذلك وتأمل أن يساعد جميع أطراف النزاع على تعزيز الثقة المتبادلة واستئناف الحوار. وينبغي أن تكون خريطة الطريق للسلام في اليمن عملية وأن تعكس سبيل المضي قدماً نحو تسوية سياسية تستند إلى الحالة الفعلية في الميدان. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تبدي إرادة سياسية وأن تتعاون مع المبعوث الخاص من دون شروط مسبقة. لقد طال أمد النزاع في اليمن حتى يومنا هذا. ولا يمكن لأحد أن يخرج فائزاً يستأثر بكل المغانم. ولن يؤدي الإصرار على الوسائل العسكرية إلا إلى حالة يخسر فيها الجميع. ونأمل أن تتخذ جميع أطراف النزاع خيارات حكيمة. وينبغي لبلدان المنطقة المعنية أن تضطلع بدور نشط في تشجيع السلام وتعزيز المحادثات.

إن اليمن يواجه تحديات متعددة، مثل الأمن الغذائي والجائحة ونقص إمدادات النفط والبطالة. وتخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن وإنقاذ الاقتصاد اليمني مهمتان عاجلتان للمجتمع الدولي. ومؤخراً وصلت الشحنة السابعة من المساعدات السعودية لليمن إلى عدن،

أخيراً، نرحب بالجهود المشجعة التي يقودها ديفيد غريسلبي بشأن مسألة ناقلة النفط صافر وندعو الحوثيين إلى التعاون في أقرب وقت ممكن مع الأمم المتحدة لتجنب وقوع كارثة بيئية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الإحاطتين المفصلتين اللتين قدمهما اليوم المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث، اللذين أشكرهما على معلوماتهما المستكملة، تقدمان مرة أخرى سرداً مروعاً للتطورات والحالة في الميدان.

فلا يزال الشعب البيني يعاني في ظل حالة من اليأس؛ والنساء والرجال والأطفال يتضورون جوعاً ويستخدمون عمداً كأهداف؛ وقد دُمرت حياتهم وسبل عيشهم؛ والعنف الجنسي مستمر ويتم تجنيد الأطفال كمقاتلين. وكما سمعنا، فإن الأزمة الإنسانية الرهيبة التي لا تنتهي تزداد سوءاً. وعلاوة على ذلك، اشتد القتال واستمر تدمير البنية التحتية وسجل عدد الضحايا المدنيين أعلى مستوياته في السنوات الثلاث الماضية، كما أصيب أو شرد عدد لا حصر له من الأشخاص.

وكما هو الحال في كل نزاع، تواصل النساء والأطفال تحمل وطأة النزاع. وتقع انتهاكات وتجاوزات لحقوق المرأة يومياً؛ وحركة النساء مقيدة؛ ويستمر العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء والصحفيات؛ كما تتعرض النساء الناشطات سياسياً على وجه الخصوص للاعتداء والاحتجاز والاختفاء القسري والقتل بشكل منهجي. وأصبح كل جانب من جوانب الجرائم الفظيعة له مكان في الحياة اليومية لليمنيين. وكأن كل هذا لم يكن كافياً، تموت امرأة يمنية كل ساعتين أثناء الولادة من مضاعفات غير خطيرة ويمكن الوقاية منها تماماً. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

ولا تزال ممارسة تجنيد الأطفال مستمرة. وفقد عدد لا يحصى من الأطفال الذين جندهم الحوثيون أرواحهم في ساحة المعركة. ويجب أن تنتهي الممارسة المروعة المتمثلة في تدريب الأطفال الصغار في المعسكرات كمقاتلين. ويمثل ذلك انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني. ويجب عدم التسامح مع ذلك. وينبغي تذكير الأطراف بالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

إن النزاع الحالي يمتد الآن إلى ما يتجاوز حدود اليمن. وهذا تطور مثير جداً للقلق وعامل مزعزع للاستقرار بالنسبة للمنطقة. وتدين فرنسا بشدة في ذلك الصدد هجمات الحوثيين على أراضي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فهذه الهجمات الصاروخية غير مقبولة ويجب أن تتوقف.

وتبعث الخسائر البشرية الناجمة عن تصاعد العنف على القلق الشديد. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، فضلاً عن الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مراكز الاحتجاز، أولوية مطلقة.

ويجب كذلك بذل كل جهد ممكن لكفالة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ولذلك فإننا ندعو إلى إزالة جميع العقبات البيروقراطية التي تحد من وصول المساعدات الإنسانية. ومن الضروري كذلك أن تسمح الحكومة اليمنية باستبدال المعدات في مطار صنعاء للسماح للرحلات الجوية الإنسانية بالعمل بأمان.

وينبغي لمؤتمر المانحين المقرر عقده في ١٦ آذار/مارس أن يساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية. وفرنسا، مثل غيرها، ستكون هناك.

وأخيراً، وعلى الصعيد السياسي، تؤيد فرنسا جهود المبعوث الخاص لتنظيم ومواصلة حوار سياسي مع جميع الأطراف على الرغم من تدهور السياق الأمني. وتذكر فرنسا بضرورة تعاون جميع الأطراف الفاعلة تعاوناً كاملاً مع المبعوث الخاص من دون شروط مسبقة.

ونرحب بالمشاورات التي يعتزم المبعوث الخاص تنظيمها قريباً مع أصحاب المصلحة اليمنيين ونؤيدها. وندعو شركاءنا في المجلس إلى تيسير جهود المبعوث الخاص لحل النزاع في اليمن على أساس المعايير الدولية، بما في ذلك قرارات المجلس. ونؤكد مجدداً على أهمية الحوار الذي يشمل جميع الأطراف اليمنية المعنية ويضمن المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام.

مارتن غريفيث على إحاطتهما الواقعتين. وأود أيضا أن أشكر زميلنا، الممثل الدائم لألبانيا، على تقديمه التقرير الدوري للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لا يوجد نقص في الاتجاهات المثيرة للقلق في اليمن التي تستحق اهتمام المجلس، والتي تم تناول الكثير منها في جلسة اليوم، بدءاً من تدهور الاقتصاد واستخدامه كأداة، وصولاً إلى الفجوة التمويلية الهائلة التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني؛ ومن الخطر المستمر الذي تشكله ناقلة النفط صافر إلى ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاع.

ومع ذلك، سأركز اليوم على مسألتين: المستويات الجديدة التي بلغت أعمال العنف ضد المدنيين في النزاع وحالة الأطفال اليمنيين.

أولاً، يجب أن ندين العنف المروع الذي عصف باليمن خلال الأسابيع القليلة الماضية. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، شهد شهر كانون الثاني/يناير وقوع أكثر من ٦٠٠ قتيل وجريح مدني، وهو أعلى رقم شهري للإصابات في صفوف المدنيين منذ أكثر من ثلاث سنوات. كما أسفرت غارة جوية واحدة على مركز احتجاج في صعدة عن مقتل أو إصابة أكثر من ٣٠٠ مدني. وشهدنا أيضاً هجمات متكررة على البنى التحتية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للمياه، بما في ذلك الهجمات التي أبلغ عنها أمس في صنعاء.

كما أسفرت الهجمات بالطائرات المسيرة والقذائف التي شنها الحوثيون ضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عن إصابات بين المدنيين. وقبل أقل من أسبوع، شن الحوثيون هجوماً استهدف مطاراً مدنياً في أبها بالمملكة العربية السعودية. وتدين البرازيل بشدة هذه الهجمات الخرقاء، التي تشكل تذكيراً مأساوياً بأن الحرب في اليمن لا تشكل تهديداً لليمنيين فحسب، بل أيضاً للمدنيين في المنطقة عموماً.

إن الهجمات على المدنيين غير مقبولة ويجب أن تُقابل بإدانة لا لیس فيها. وأدانتنا الأولى في مكافحة هذه الهجمات هي ضمان

وتكثيف الهجمات عبر الحدود باستخدام الطائرات المسيرة والقذائف، التي يشنها الحوثيون ويعلمون مسؤوليتهم عنها على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، هي علامات مقلقة على نية الحوثيين وإصرارهم على زيادة تقادم النزاع وتوسيع نطاقه. ويجب عدم السماح بذلك.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم في العملية السياسية. وتعتقد ألبانيا أنه بدلاً من القتال الذي لا نهاية له في نزاع لا يوجد فيه فائزون، يحتاج البلد إلى وضع إطار لحل سياسي للنزاع في أقرب وقت ممكن.

وننتي على المبعوث الخاص لجهوده ونشجعه بقوة على الاستمرار في العمل مع الأطراف لإنهاء القتال والالتزام بعملية سياسية شاملة وجامعة، يجب أن تشمل المرأة والمجتمع المدني. ونتطلع باهتمام بالغ إلى الإطار المتعلق بالنهج المتعدد المسارات الذي ذكره اليوم. وفي هذا الصدد، وكما رأينا في أماكن أخرى، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء من جميع الخلفيات ومن أنحاء البلد كافة أمر مهم وقيمة مضافة لا يمكن تعويضها.

وينبغي أن يكون وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في أقرب وقت الأولوية من منظور قصير الأجل.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بذكر ثلاث مسائل محددة.

أولاً، أشيد بعمل المنسق المقيم لليمن في إيجاد حل مستدام لمسألة ناقلة النفط صافر في البحر الأحمر.

ثانياً، أكرر أن احتجاج الحوثيين لمواطنين يمنيين مرتبطين بالولايات المتحدة والأمم المتحدة يجب أن يتوقف فوراً.

ثالثاً، أكرر إدانتنا للاستيلاء على السفينة التجارية التي ترفع علم الإمارات العربية المتحدة واحتجازها، وأدعو الحوثيين إلى الإفراج عن السفينة وطاقمها، كما طلب مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير (انظر SC/14765).

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام

الحوثيون ولها تداعيات واسعة النطاق على الأطفال الذين يحتاجون إلى المعونة الطارئة. ويتحمل المدنيون، بمن فيهم الأطفال، وطأة العنف الذي تمارسه الأطراف المتحاربة في اليمن. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان احترام القانون الدولي وحماية ما تبقى من طفولة للأطفال اليمنيين.

السيدة هيمبريك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. وأشكر أيضا السفير خوجة على إحاطته وعلى توليه دور رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

يساورنا بالغ القلق إزاء التصعيد العسكري الخطير الذي تقوم به جميع أطراف النزاع في اليمن. ونؤيد ما أعرب عنه الأمين العام من قلق إزاء الرقم القياسي في عدد الخسائر في صفوف المدنيين في اليمن في شهر كانون الثاني/يناير، بما في ذلك في الهجوم على صعدة.

وما زلنا نشعر بالجزع أيضا إزاء زيادة عدد الهجمات عبر الحدود في المنطقة، بما في ذلك ضد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتدين النرويج تلك الهجمات، ونشعر بالقلق إزاء التوتر المتزايد في المنطقة، بما في ذلك العواقب على الأمن البحري. وتناشد النرويج بقوة جميع الأطراف إلى أن تمارس ضبط النفس وتسارع إلى تخفيف حدة الأنشطة العسكرية. إن الأضرار المدنية الناجمة عن الأعمال العدائية أضرار مروعة. ومن المؤسف أن الضربات الجوية والهجمات الصاروخية الأخيرة أصابت البنية التحتية المدنية.

وترحب النرويج بالتقرير الأخير لفريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2022/50)، وتشكر الفريق على توجيهه الانتباه إلى الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. إن توثيق الفريق لتلك الانتهاكات والتحقيق فيها أمران أساسيان لعمل مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف على وجه الاستعجال

احترام القانون الدولي الإنساني. ومبادئ التمييز والتناسب والضرورة ليست اختيارية، كما أكد على ذلك مقدمو الإحاطات اليوم. وكون المدنيين يعيشون في مناطق تسيطر عليها جهة فاعلة من غير الدول أو في أراضي دولة معارضة لا يجعلهم أهدافا قانونية وتستحق حياتهم نفس الحماية التي تستحقها حياتنا.

وقد أثرت هذه النقطة بصورة متكررة خلال المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في السياقات الحضرية، التي استضافتها النرويج في الشهر الماضي (انظر S/PV.8953)، ويجب أن تأخذها الأطراف في الميدان وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في اعتبارها. وفي حين أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والسلام المستدام هما الهدفان النهائيان اللذان يسعى مجلس الأمن إلى تحقيقهما، فإننا يجب أن ندافع عن الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني في كل خطوة على الطريق. وعند حدوث انتهاكات، يجب التحقيق فيها بنزاهة ويجب مساءلة مرتكبيها.

والمسألة الثانية التي أود أن أؤكد عليها اليوم هي حالة الأطفال اليمنيين. فخلال سبع سنوات من الحرب، حُرِمَ الأطفال من حقهم في الصحة والتعليم والحياة الأسرية العادية. وقد فقدوا بالفعل الأصدقاء والعائلة. ومن العار أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل يمضي فقدوا حياتهم أو شوهوا في النزاع، في حين مات عشرات الآلاف من الأطفال بسبب الآثار الثانوية للحرب.

والمشاركة المباشرة للأطفال في النزاع مروعة بشكل خاص في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي حين أن الحوثيين ليسوا الوحيديين الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، إلا أن قادتهم جعلوا تلقين الأطفال وتجنيدهم جزءا منهجيا من حكمهم من دون الشعور بذرة ندم.

وتفيد التقارير بأن عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم في ساحة المعركة يصل إلى الآلاف، بما في ذلك خلال الهجوم المستمر على مأرب، ومعظمهم في معسكر الحوثيين. كما أن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية تثير القلق البالغ في المناطق التي يسيطر عليها

لقد شهدنا بقلق بالغ المعدلات المقلقة الخسائر البشرية في تجاهل صارخ لأرواح المدنيين. وندين بصفة خاصة الهجوم على مركز الاحتجاز في صعدة، الذي أودى بأرواح العديد من الأشخاص، وقتل الأطفال في الحديدة. ويجب على جميع الأطراف أن تعطي الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وأن تلتزم بمبادئ التناسب والتمييز والحيطة، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وندعو قادة الأطراف، تحقيقا للمصالح الحقيقية لأبناء شعوبهم، إلى تحية خلافاتهم جانبا والالتزام بوقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني، والمشاركة في عملية سياسية لإيجاد حل دائم للنزاع .

وتماشيا مع القرار ٢٥٦٤ (٢٠٢١)، يجب على الشعب اليمني أن يرسم مساره نحو السلام من خلال عملية سياسية بقيادة يمنية، تحت رعاية الأمم المتحدة. ولذلك تؤيد غانا جهود المبعوث الخاص لوضع إطار لعملية سياسية شاملة، بالتنسيق مع الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى، وتتطلع إلى اتخاذ خطوات ملموسة استجابة للحالة الملحة في الميدان .

وفي إطار الضغط من أجل عملية شاملة، نكرر الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جوانب المفاوضات السياسية. وإلى جانب ما تتيحه مشاركة المرأة من استدامة لعمليات السلام، يجب على الأطراف أن تعترف بحق المرأة اليمنية في أن تكون جزءا من الحل.

ولا يزال اليمن يعاني من أسوأ أزمة إنسانية، إذ يحتاج ٨٠ في المائة من سكانه إلى المساعدة الإنسانية ويواجهون الخطر الوشيك المتمثل في المجاعة على نطاق واسع. ونشجب العوائق البيروقراطية التي لا مبرر لها أمام العمليات الإنسانية، والتي تسعى الأطراف من خلالها إلى تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية، ونحث على تيسير الوصول الفوري ودون عوائق إلى جميع المناطق التي تحتاج إلى المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى دعم التمويل الدولي لسد النقص الحاد في تمويل العمليات الإنسانية.

ونرحب باعتراف حكومتي سويسرا والسويد المشاركة في استضافة مؤتمر لإعلان التبرعات في آذار/مارس، ونشجع المجتمع الدولي

إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان حماية أرواح المدنيين والبنية التحتية.

وما من حلول عسكرية للنزاع في اليمن. إن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتحول نحو الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن للشعب اليمني. وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات ومصالح الشعب اليمني من خلال التعاون الكامل مع المبعوث الخاص، دون شروط مسبقة أو تأخير. ونشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على مشاركته خطته المتعلقة بمشاوراته المقبلة بشأن إطار تفاوضي مع عدد كبير من الأطراف. ونؤيد نهجه تأييدا كاملا.

ولا تزال الجهود الإنسانية المنفذة للحياة في اليمن حاسمة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء آليات التكيف الضارة التي يجب على الأسر والمجتمعات المحلية اللجوء إليها في خضم الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية وغاز الطهي. ونقص الوقود ينطوي أيضا على تحديات خطيرة، وندرة المياه نتيجة لتغير المناخ تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة. ونأمل أن يحظى مؤتمر إعلان التبرعات في جنيف الشهر المقبل بالدعم اللازم للاستجابة الإنسانية في اليمن.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص، هانز غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارتن غريفيث، على إحاطتهما. ونرحب كثيرا بالتزامهما وجهودهما الرامية إلى إنهاء النزاع في اليمن وتخفيف المعاناة العميقة للشعب اليمني.

كما أننا ممتنون لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، السفير خوجة، على تقريره عن عمل اللجنة.

ونرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

ولا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية، الذي اجتاح مأرب وشبوة، ولا يزال تؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلد. وبعد الاستماع إلى الإحاطتين، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

أى حل عسكري للأزمة في اليمن. ويجب إدانة أي استخدام للإرهاب أو أي شكل من أشكال العنف بغرض تحقيق المصالح السياسية أو الأيديولوجية. وما زلنا نذكر جميع الأطراف اليمنية المعنية بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في مواقفهم المتشددة لتقديم التنازلات اللازمة لكسر الجمود القائم. ومن المهم أن نتفق على وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في إطار زمني متفق عليه وأن تعمل بطريقة هادفة من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض.

ونعتقد أن ذلك سيهيئ بيئة للأمل في تحقيق سلام مستدام وانتعاش اقتصادي. لذلك نؤيد جهود المبعوث الخاص الرامية إلى وضع إطار سياسي. ونؤكد أيضا أنه يجب أن يتمثل الحل المستدام الوحيد في عملية سلام شاملة بقيادة يمنية وملكية اليمنيين. وأدى التصعيد العسكري الأخير إلى زيادة التوترات الإقليمية إلى حد كبير وزاد من فرص التهديدات من جانب الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعات المنتسبة إلى تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية.

وكما سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث فيما يتعلق بخطورة الحالة الإنسانية وتحديات التمويل، لا يمكننا المبالغة في تقدير الحاجة إلى عمليات إنسانية فعالة وكافية ومستدامة. ولا تزال الحالة متدهورة وندعو جميع أصحاب المصلحة والمانحين الدوليين وأصدقاء اليمن إلى توحيد جهودهم والتبرع بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ في مؤتمر إعلان التبرعات القادم في آذار/مارس. وفي ذلك الصدد، نحذر جميع الذين ينفذون أعمال العنف في اليمن من أن أفعالهم تؤثر سلبا على استمرار المساعدة الدولية.

أكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء وضع ناقلة النفط "صافر" والخطر الكبير الذي تشكله على سبل عيش ملايين الأشخاص في المنطقة. ومع استمرار المداولات نحث جميع الأطراف والحكومات في المنطقة وغيرها على مضاعفة الجهود لتجنب وقوع كارثة بيئية.

في الختام، أؤكد من جديد تضامن كينيا مع شعب اليمن في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار المستدام.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم - المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل

والمانحين على دعم الأمم المتحدة في جمع ما يقدر ب ٣,٩ بليون دولار اللازمة لتلبية الاحتياجات المتنامية بسرعة.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، يجب تشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الواردة في اتفاق ستوكهولم دون مزيد من التأخير. وما لم يتم إعادة فتح ميناء صناعاء والحديدة أمام الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية، فإن الاقتصاد اليمني المعتمد على الاستيراد سيستمر في الانهيار، ولن يتم تجنب المجاعة.

وأخيرا، أود أن أكرر الشواغل المتعلقة بناقلة النفط "صافر" والخطر الذي تشكله على البيئة البحرية للبحر الأحمر وسلامة الشعب اليمني. ونشكر المنسق المقيم ديفيد غريسلي وفريقه على التقدم المستمر في الجهود الرامية إلى تأمين وصول الأمم المتحدة إلى الناقل، ونحثهم على الاضطلاع بجميع الأنشطة بشفافية وبطريقة تحافظ على تأكيدات جميع الأطراف المعنية وضماناتها.

وفي الختام أؤكد على أن حل الأزمة في اليمن حل سياسي. وفي هذا الصدد، أحث أعضاء المجلس على دعم الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع المسلح عبر جميع الخطوط الأمامية. وعندئذ فقط يمكن معالجة المسائل الإنسانية والاقتصادية على نحو أكثر فعالية.

السيدة تورويتيتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطاتهم وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

تأسف كينيا للتصعيد المقلق للأعمال العدائية في اليمن وانتشارها في جميع أنحاء المنطقة. وندين بشدة الهجمات المتكررة التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن هذه الأعمال تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمساءلة جميع المسؤولين عنها.

لقد شهدنا في الشهر الماضي أحد أعلى مستويات الخسائر في صفوف المدنيين منذ بدء الحرب. ومن الواضح أنه لا يمكن إيجاد

الأمين العام غريفيث والسفير خوجة. وأتطلع كثيرا إلى الاستماع في وقت لاحق إلى اللواء بييري. وندعم عملهم الهام في محاولة وضع سبل تحقيق السلام وتحسين حياة اليمنيين.

وكما سمعنا بعبارات صارخة ومروعة اليوم، يعدُّ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ أكثر الشهور دموية على الإطلاق بالنسبة للمدنيين خلال النزاع الدموي في اليمن حيث يقدر أن أكثر من ٦٥٠ مدنيا فقدوا أرواحهم أو أصيبوا خلال الشهر الماضي وحده، أي بمعدل شخص واحد في كل ساعة. فمن مأرب إلى تعز وشبوة والحديدة ما زال الشعب اليمني يدفع ثمننا مروعا في حين تعيث الأطراف المتحاربة الخراب والدمار في بلده.

ونكرر إدانة الأمين العام ونتشاطر قلقه العميق إزاء الضربات الجوية التي شنها التحالف في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك الهجمات التي وقعت في صعدة والتي استهدفت مركز احتجاز للمهاجرين وكانت من بين أسوأ حوادث سقوط الضحايا المدنيين في اليمن خلال ثلاث سنوات. وكان من بين الضحايا نساء وأطفال. كما تعطلت البنية التحتية المدنية الحيوية أو دمرت وتعطل أيضا توفير الخدمات الأساسية. وكما ورد في إحاطة السيدة راضية المتوكل إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.8953) فإن جميع جوانب الحياة قد دمرت بسبب النزاع المستمر والتصعيد العسكري.

ونكرر أن الهجمات عبر الحدود التي تبناها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة غير مقبولة على الإطلاق. وتدين أيرلندا بشدة جميع هذه الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في كانون الثاني/يناير على مطار أبو ظبي الدولي ومنطقة المصفح الصناعية الذي أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين. ويجب على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والمرافق المدنية وأن تلتزم بمبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

ويجب أن يشمل الطريق إلى الأمام أيضا وضع حد للإفلات من العقاب والسعي إلى المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي

ويعتبر الاقتراح الذي تنسقه الأمم المتحدة لتحويل النفط على متن السفينة إلى سفينة أخرى خطوة أولى ممكنة نحو التخفيف من الخطر البيئي والإنساني الخطير الذي تشكله السفينة. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة العمل البناء مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التوصل إلى حل مستدام.

الأسلحة المفروضة على اليمن بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مع فرض حظر بحري وتعزيز إنفاذه.

ونشير هنا إلى التقرير الأخير لفريق الخبراء (انظر S/2022/50) الذي وثق بشكل لا لبس فيه استمرار انتهاك حظر الأسلحة. وندين استمرار خروقات الحوثيين لاتفاق ستوكهولم، حيث قاموا بعسكرة ميناء الحديدة لتخزين الأسلحة وشنّ الهجمات لتهديد أمن الملاحة ودول المنطقة. وعليه، ندعو إلى تواجدهم في الأمم المتحدة في الميناء لمراقبته ومنع استغلاله لأغراض عسكرية. وفي ظلّ ارتكاب الحوثيين أفعالاً إرهابية، يجب على المجتمع الدولي تصنيفهم على هذا الأساس.

كذلك، نؤكد هنا موقفنا الثابت في دعم مسارٍ سياسي يعكس الواقع اليمني ويعالج تحدياته بطريقة ملموسة تساهم في إنهاء الأزمة، والذي تجسده مبادرة المملكة العربية السعودية. كما ندعم استئناف المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية. ولكن يجب التنويه بأن الحوثيين لن يلتزموا بأي اتفاقيات دون ضغط دولي واضح. فكما شهدنا مع مسألة خزان النفط صافر، يواصل الحوثيون خرق وعودهم بالسماح لفريق الأمم المتحدة بعمل التقييمات اللازمة.

وأخيراً، نعرب عن بالغ قلقنا من تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن. وندين كافة الانتهاكات التي يمارسها الحوثيون ضد العاملين في المنظمات الإنسانية واستمرارهم في تحويل وعرقلة مسار المساعدات. كما ندين انتهاكاتهم ضد النساء، بما في ذلك الاعتداءات الجنسية، وكذلك ضد الأطفال عبر تجنيدهم في الجبهات العسكرية. وعليه، نؤكد على استمرار بلادي بالتضامن مع الشعب اليمني وتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية له للتخفيف من معاناته. وختاماً، نؤكد أن الحل السياسي هو المطلوب الوحيد لإنهاء الأزمة اليمنية مع أهمية مواصلة الجهود الأممية والدولية الرامية لتحقيق ذلك. لقد حان الوقت لأن يقوم مجلس الأمن بوقف عبث الميليشيات الحوثية، لكي يتمكن اليمن من التعافي وبناء مستقبل آمن ومستقر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلا من وكيل الأمين العام، السيد مارتن غريفيث، والسفير فريد خوجة، بصفتهم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطتهما القيمتين. كما استمعنا إلى إحاطة المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ.

إن ما استمعنا إليه اليوم يؤكد استمرار عجز المسار السياسي تحت قيادة الأمم المتحدة في التعامل بواقعية وحزم في مواجهة الموقف المتعنت المستمر من جانب الميليشيات الحوثية وتصعيدها الخطير، والذي يتسبب في استحالة الوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية.

كنا قد استمعنا خلال الأشهر الماضية إلى إحاطات عديدة، بما في ذلك من قبل السيد غرونديبرغ، ندعونا لإتاحة الفرصة أمام جهوده لإعادة الحوثيين إلى طاولة المفاوضات. ولكن، وبعد أن تعرضت المنشآت المدنية بدولة الإمارات لهجمات إرهابية راح ضحيتها مديون أبرياء، لا يسعنا إلا أن نتساءل: متى ستنتهي مهادنة هذه الجماعة الإرهابية؟ من جانبها، تؤكد دولة الإمارات على حقها السيادي في اتخاذ كافة الإجراءات لحماية أمن واستقرار أراضيها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها من أي اعتداءات إرهابية وفق التزاماتها بموجب القانون الدولي. ونكرر أن هذه الهجمات الإرهابية للحوثيين تعدّ انتهاكاً صارخاً لجميع الأعراف والقوانين الدولية، واستمرت رغم إدانتها من قبل مجلس الأمن وأكثر من ١٢٠ دولة ومنظمة دولية.

ويعكس هذا التصعيد طبيعة السلوك العدواني للحوثيين في المنطقة، والذي وصل مستويات غير مسبوقة، حيث يتابعون استهداف المملكة العربية السعودية، وتهديد الملاحة الدولية، والاقتصاد العالمي. وعليه، فإن إيقاف السلوك العدواني للحوثيين يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ خطوات جديّة وحاسمة ولملموسة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة فكرهم المتطرف ونواياهم الحقيقية.

وكأولوية، ينبغي على المجتمع الدولي ممارسة ضغط شديد على الحوثيين ومن يدعمهم، لوقف جميع انتهاكاتهم ومحاولاتهم لفرض السيطرة بالقوة على الأراضي اليمنية. ويبدأ هذا الضغط عبر تشديد العقوبات عليهم، وتجفيف منابع تمويلهم، فضلاً عن إنفاذ حظر

شاملة في طبيعتها وأن تستند إلى مبادئ مراعاة آراء جميع عناصر المجتمع اليمني، بما في ذلك ممثلي جميع العقائد والقوى السياسية ومناطق البلد. وتحقيقاً لذلك، نؤيد خطته لإجراء مشاورات مع جميع الأطراف اليمنية المعنية بشأن المعايير الإطارية الجديدة للتسوية.

وعلى خلفية المأزق الذي وصلت إليه العملية السياسية، نشعر بقلق خاص إزاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المزرية في اليمن، التي ظلت لفترة طويلة تترنح على شفا كارثة. وكما سمعنا اليوم، فإن ذلك ينطبق على كامل أراضي اليمن، بغض النظر عن سيطر عليها. لا يمكن تسمية منطقة واحدة في اليمن مكاناً آمناً من حيث دوام الغذاء والإمدادات الطبية. وفي هذا الصدد، نذكر مرة أخرى جميع أطراف النزاع بضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين؛ ورفع الحصار البري والجوي والبحري عن البلاد؛ وإلغاء جميع القيود المفروضة على إيصال المواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع الأساسية إلى جميع مناطق اليمن دون استثناء.

وفي الختام، نؤكد أن النزاع في اليمن له تأثير على نطاق المنطقة، نظراً لأنه يؤثر، في جملة أمور، على سلامة الملاحة. كما نذكر بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وبالمبادرات الأخرى، بما في ذلك المفهوم الروسي للأمن الجماعي، الذي يهدف إلى استقرار الحالة في منطقة الخليج الفارسي.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعودي (اليمن) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البدء أن أهنيكم، السيد الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأتمنى لكم كل النجاح.

وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الدائمة للنرويج على عملها الناجح في الشهر الماضي خلال رئاسة النرويج.

(تكلم بالعربية)

نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غرونديبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد غريفيث، على تقديمهما لمحة عامة عن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

ونواصل رصد تصعيد الأعمال العدائية في اليمن عن كثب، بما في ذلك في محافظتي مأرب وشبوة، التي تزداد ضراوة وتسفر عن عدد متزايد من الضحايا بين المدنيين، فضلاً عن اللاجئين والنازحين. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على البنية التحتية المدنية، سواء في اليمن أو خارج حدوده في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذه المحاولات لتحويل الأعمال العدائية من اليمن إلى أراضي الدول المجاورة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأن عودة الضربات وما يتصل بها من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني هي نتيجة مباشرة لأزمة عسكرية وسياسية حادة استمرت قرابة سبع سنوات. وتشكل دوامة التصعيد الجديدة تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي.

وفي هذا الصدد، نحث الأطراف المتحاربة على التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وعلى الرفض الكامل والفوري لجميع العمليات التي تؤدي إلى تدمير البنية التحتية المدنية والخسائر في صفوف المدنيين. ويساورنا بالغ القلق إزاء العدد المتزايد من هذه الحوادث التي وقعت مؤخراً.

ومن جانبنا، نعتزم مواصلة حث السلطات اليمنية الرسمية وقيادة أنصار الله على إظهار نهج بناء واستعداد للتوصل إلى حل وسط عند معالجة خلافاتهما. ونعتقد أن هدفنا المشترك هو ضمان حل شامل ودائم لمشاكل اليمن العديدة، التي تؤثر أيضاً على الدول المجاورة.

لقد جرت العادة أن يُسند الدور المركزي في تلك العملية إلى الأمم المتحدة والمبعوث الخاص لليمن، السيد غرونديبرغ، الذي استضافته وزارة الخارجية الروسية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ونؤيد أنشطة المبعوث الخاص بوصفه وسيطاً وبنق بأنه سيتوصل قريباً إلى طرائق محددة لخريطة طريق للتسوية. ينبغي أن تكون هذه التسوية

والخبرات العسكرية ومختلف أنواع الصواريخ التي تستخدمها في حربها ضد الشعب اليمني، وتهديد خطوط الملاحة الدولية، وآخرها احتجاز السفينة الإماراتية "روابي" التي لا تزال قيد الاحتجاز بالرغم من دعوات هذا المجلس للإفراج عنها وعن طاقمها، علاوة على استخدام الميليشيات الحوثية للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة لمهاجمة المدنيين والمنشآت المدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديد المنشآت الحيوية وإمدادات الطاقة، بما يضر بصورة مباشرة بالأمن والسلم الدوليين. وآخر هذه الهجمات الإرهابية هي استهداف أبو ظبي ومطار أبها.

وإذ تدين الحكومة اليمنية بأشد العبارات هذه الهجمات، فإنها تؤكد على ضرورة وقوف المجتمع الدولي في مواجهة الأعمال الإرهابية للميليشيات الحوثية التي تهدد السلم والاستقرار الإقليمي والدولي، وتدعو هذا المجلس الموقر إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ موقف حاسم لوقف هذه الاعتداءات الحوثية وأعمالها الإرهابية المتكررة في اليمن والمنطقة، وممارسة المزيد من الضغط وفرض العقوبات على تلك الميليشيات لردع سلوكها الإرهابي وتجفيف منابع تمويلها، حيث أن اكتفاء المجتمع الدولي ببيانات التنديد لم ولن يثني الميليشيات الحوثية عن الاستمرار في حربها وهجماتها الإرهابية.

تستمر الحرب في مضاعفة حجم المعاناة الإنسانية لليمنيين، حيث تواصل الميليشيات الحوثية هجماتها العشوائية على المناطق السكنية ومخيمات النازحين في مأرب. واليوم تم استهداف المدينة المكتظة بالسكان بثلاثة صواريخ باليستية دون الأخذ بعين الاعتبار أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مما يضطر المدنيين للنزوح، أو النزوح مجدداً، هرباً من جرائم تلك الميليشيات التي تقتل الأبرياء وتزرع الألغام وتفجر المنازل والمدارس ودور العبادة، وتعيق جهود إيصال المساعدات الإنسانية، وسرقتها وتحويل مسارها بعيداً عن مستحقيها، بل وتستخدم المساعدات لابتزاز المواطنين والمتاجرة بدمائهم، كما تعمل على تعقيد الوضع الإنساني والاقتصادي من خلال فرض الجبايات والضرائب والجمارك على التجار والمستوردين، مما

كما أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد هانز غرونديبرغ على إحاطتهما القيمتين. وأشكر المندوب الدائم لألبانيا على تقريره حول القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

إن مواصلة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران التمسك بخيار الحرب، ومحاولاتها زعزعة أمن واستقرار اليمن والمنطقة، ورفضها لكل مقترحات ومبادرات السلام وإهدارها الكثير من الفرص المواتية للدفع قدماً بمسار العملية السياسية واستمرارها في التصعيد وعدوانها العسكري على الشعب اليمني ومقدراته لا يطيل أمد الصراع فحسب، بل يجعل الطريق إلى السلام أكثر صعوبة وأكثر كلفة إنسانياً وسياسياً واقتصادياً. إن السلام تصنعه الإرادة ولا تصنعه الأمنيات، وإرادتنا صلبة في تحقيق السلام لشعبنا التواق إلى التنمية والعدالة والمساواة وسيادة القانون.

وتؤكد الحكومة اليمنية مجدداً حرصها ودعمها لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن وفقاً لمرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يشكل الركيزة الأساسية ومرجعياً ثابتة لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

كما تعبر الحكومة اليمنية عن دعمها وانخراطها بإيجابية مع الجهود التي يبذلها السيد هانز غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وتسهيل مهامه، في الوقت الذي تعرقل الميليشيات الحوثية كل جهوده وجهود سابقه للوصول إلى تسوية سياسية وإنهاء هذا الصراع وترفض الميليشيات الحوثية استقبال السيد هانز في صنعاء.

ما كان للتعنت الحوثي الاستمرار في رفض فرص السلام لولا تدخل النظام الإيراني في شؤون بلادي الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، بشكل يسهم في إطالة أمد الحرب ومفاجمة الأزمة الإنسانية من خلال خرق وانتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحظر توريد الأسلحة، حيث أثبتت الأدلة والتقارير الدولية استمرار النظام الإيراني في تزويد الميليشيات الحوثية بالسلح

يتسبب في ارتفاع أسعار الغذاء، ويضعف القدرة الشرائية للمواطنين، دافعةً بالمزيد من اليمنيين إلى ما دون خط الفقر. الاحتياج الإنساني القائم ويتجنب وقف المساعدات المنقذة للحياة التي يقدمها الشركاء في المجال الإنساني والإغاثي.

بالرغم من استمرار الميليشيات الحوثية في إعاقة الجهود والإجراءات الحكومية للتخفيف من معاناة شعبنا اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات التي تتاجر بالمعاناة الإنسانية وتستخدمها لجني المكاسب السياسية، إلا أن الحكومة اليمنية ملتزمة بمسؤولياتها ولن تتوانى عن اتخاذ ما يمكن لتخفيف هذه المعاناة عن كافة أبناء الشعب اليمني. وتنتقل إلى تقديم الدعم من المجتمع الدولي لبرامج وخطط الحكومة لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، ودعم المشاريع التنموية، إلى جانب الدعم الإنساني، وأهمية بناء القدرات للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك من خلال آلية مصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، مما يساعد على دعم قيمة العملة الوطنية وتحسين المعيشة للمواطنين ورفع معاناتهم، بالإضافة إلى دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر، وهي موضوعات عاجلة ولا يجب انتظار نهاية الحرب للبدء فيها.

تدعم الحكومة اليمنية الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لمعالجة وضع الناقل "صافر"، واستعدادها لتقديم كل أشكال العون لتجنب هذه الكارثة، وتحذر من استمرار الميليشيات الحوثية في ابتزاز المجتمع الدولي، واستخدام الجهود المبذولة كوسيلة للمماطلة، وتطالب سرعة التحرك والضغط على الحوثيين للسماح بمعالجة هذه القضية وتجنب كارثة لن يحمد عقباها.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

كما تتطلع الحكومة اليمنية إلى عقد مؤتمر المانحين حول اليمن في شهر آذار/مارس القادم، وتدعو المجتمع الدولي لإبقاء اليمن على رأس قائمة أولوياته ومواصلة دعمه السخي من خلال إعلان التبرعات والوفاء بالالتزامات، بالشكل الذي يغطي فجوة التمويل وفي حجم